



كلمة رئيس مجلس الإدارة

إلى السيدات والسادة مساهمي وعملاء مجموعة بنك الأردن الكرام
إلى فريق موظفي مجموعة بنك الأردن
إلى شركائنا في الدول التي نعمل بها

على الرغم من التحديات التي واجهتها مجموعة بنك الأردن عام 2020 والتي أفرزتها جائحة كورونا إلا أننا فخورون بإنجازات المجموعة وبما قدمناه لعملائنا ولجتمعاتنا على حدٍ سواء. فقد استطاع البنك التعامل مع هذه التحديات بفضل قوة مركزه المالي ومثانة قاعدته الرأسمالية وكفاية مخصصاته ونسب سيولته المرتفعة. وعمل على استدامة عملياته وتوفير خدماته ومنتجاته المصرفية عبر مختلف القنوات الإلكترونية والرقمية والتقليدية، وبجهود متواصلة من فريق موظفيه حتى في ظل أصعب الظروف التي عايشناها.

ودعنا عام 2020 الأب والمؤسس توفيق فاخوري "أبو شاكر" بعد حياة مليئة بالعطاء والإنجاز وبشواهد اقتصادية مرموقة كان مؤسسها عبر سنوات حياته. ونحن على العهد بمواصلة النهج ذاته والاستمرار بالثوابت التي أرسى ركائزها وسنكمل مسيرة التميز ونعمل بروح العائلة الواحدة لنصل بمؤسستنا بنك الأردن إلى المزيد من التقدم والنجاح.

السادة الكرام،،،

شهد الاقتصاد العالمي عام 2020 تراجع غير مسبوق نتيجة جائحة كورونا وآثارها السلبية إنسانياً واقتصادياً واجتماعياً، حيث طالت الاغلاقات معظم القطاعات الاقتصادية. وأشارت التوقعات إلى أن التراجع الاقتصادي على مستوى العالم سيكون أعلى من التراجع الذي سجل خلال الأزمة المالية العالمية. فمن المتوقع أن يسجل الاقتصاد العالمي عام 2020 تراجعاً بمعدل 3.5%. ليعود إلى النمو عام 2021 بحدود 5.5% مدفوعاً بتوقع بدء انحسار هذه الجائحة وتخفيف القيود على عمل القطاعات الاقتصادية وبدء التعافي الاقتصادي. يدعم ذلك إعلان طرح اللقاحات والبدء بحملات التطعيم منذ نهاية العام الماضي 2020.

لقد كان البنك قادراً على مواكبة تحديات هذه الجائحة بفعل قوة مركزه المالي ومؤشرات المتانة والملاءة المالية التي تعتبر من أفضل النسب في القطاع المصرفي الأردني ومتطلبات الجهات الرقابية في الدول التي يعمل فيها، فبلغت نسبة كفاية رأس المال 19.08% وهي أعلى من النسبة المقررة البالغة 14.50% لعام 2020 حسب متطلبات بازل III والجهات الرقابية. كما سجلت نسبة تغطية المخصصات للتسهيلات غير العاملة (بعد تنزيل الفوائد المعلقة والتأمينات) 107.2% وهي تعتبر من أفضل النسب في القطاع المصرفي. وبلغت نسبة السيولة القانونية للمجموعة 130.7% كما في نهاية عام 2020 هذا في ظل تواضع فرض التوظيفات لجيدة خلال عام 2020.



وقد تصدر الاهتمام بالملف الصحي الأولويات لدى الحكومات على مستوى دول العالم مع الموازنة كذلك بالاهتمام بالجانب الاقتصادي حيث قامت الحكومات والبنوك المركزية باتخاذ العديد من القرارات والإجراءات التي عملت على تخفيف حدة الجائحة على القطاعات الاقتصادية. فعمل البنك خلال عام 2020 على تسيير أعماله بكل كفاءة واقتدار وانتهج استراتيجية عمل تحوطية تكفل استدامة الاعمال وتحافظ على ديمومة النمو والاستقرار بأعلى معايير إدارة المخاطر. وقام البنك باتخاذ العديد من الاجراءات التي كان من شأنها التخفيف من الآثار الاقتصادية على عملاء الشركات والأفراد بما فيها اعادة الهيكلة أو الجدولة أو تأجيل الاقساط أو التخفيض من أعباء خدمة الدين من خلال تخفيض الفوائد والمشاركة في برامج التمويل التي استهدفت القطاعات الأكثر تأثراً بالأزمة وخاصة برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي أطلقه البنك المركزي الأردني. كما ساهم أيضاً في المبادرات المجتمعية التي تم إطلاقها في الأردن وفلسطين لمواجهة آثار الجائحة، ولتخفيف الأعباء والهجوم خاصة عن كاهل الفئات الأكثر تضرراً حيث تجاوز المبلغ المدفوع 1.15 مليون دينار لصندوق "همة وطن" في الأردن وصندوق "وقفه عز" في فلسطين مشكلاً ما نسبته حوالي 72% من إجمالي مبالغ المسؤولية المجتمعية المدفوعة في عام 2020.

إن تراكم الخبرة والتخطيط المسبق للتعامل مع الظروف الاستثنائية مكن البنك من تقديم الخدمات لعملائه في ظل جائحة كورونا، خاصة في فترات الإغلاق حيث كان في مقدمة البنوك ضمن أعلى مستويات الجاهزية لتقديم خدماته للعملاء خلال الأزمة. وذلك من خلال امتلاكه لبنية تكنولوجية متطورة مكنته من تقديم خدماته المصرفية إلكترونياً دون حاجة العملاء لزيارة الفروع. كل ذلك تعزز من خلال الإدارة الحصيفة للمخاطر على المستوى المؤسسي والارتقاء بمنظومة أمن المعلومات والأمن السيبراني وتفعيل أنماط العمل المرن. كما فرضت جائحة كورونا سرعة استجابة من البنك لاستحقاقات التحول الرقمي؛ فعمل على مواصلة الارتقاء بالخدمات المقدمة للعملاء عبر القنوات الرقمية والإلكترونية من خلال التحديثات المستمرة التي يطبقها على قنوات تقديم الخدمة بما يلبي احتياجات وتطلعات العملاء. إلى جانب استحداث قنوات بديلة لتقديم الخدمات وبصورة استباقية في السوق المصرفي. كما تم العمل على المشاريع والمبادرات التي تتعلق بإطلاق حلول رقمية ووسائل دفع متطورة تواكب التوجهات الحديثة في مجال التكنولوجيا المالية. وضمن هذا السياق يعمل البنك أيضاً على استكمال مراحل تطبيق مشروع نظام إدارة المحتوى الإلكتروني على المستوى المؤسسي باعتباره الأساس الاستراتيجي لعدد من المشاريع المهمة والتي يجب أن يتم ربطها به والتي سوف تعمل على تهيئة بنية البنك التحتية في جانب ترشيح العمليات وخفض تكاليفها.

السادة الكرام،،،

لقد جاءت نتائج أعمال البنك للعام 2020 منسجمة مع الظروف الاقتصادية التي أفرزتها جائحة كورونا والتي كان لها تداعيات على تراجع الأنشطة الاقتصادية وانخفاض أسعار الفوائد وتراجع في حجم التجارة العالمية وأسعار النفط أيضاً. حيث حقق البنك صافي ربح عائد لحقوق مساهميه بمبلغ 35.8 مليون دينار مقابل 40.2 مليون دينار خلال عام 2019 بتراجع بلغ 10.9%. وجاء تراجع الربحية بشكل رئيس بأثر زيادة المخصصات المرصودة للعام 2020، فقد حرص البنك على التحوط لبعض الحسابات والقطاعات التي شهدت ارتفاعاً في احتمالية التعثر سواء من ناحية تأثر هذه القطاعات بالجائحة أو انخفاض القيمة التقديرية للضمانات مما استوجب



رصد المزيد من المخصصات في سبيل التحوط نتيجة للأوضاع الاقتصادية الراهنة وحالة عدم اليقين التي سيطرت على المشهد الاقتصادي في ظل الجائحة وتبعاتها المستقبلية. ونتيجة لذلك فقد ارتفع مصروف محخص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية من 18.6 مليون دينار عام 2019 إلى 31.9 مليون دينار عام 2020. وهذا ينسجم مع سياسة البنك التحوطية لتغطية المخصصات للديون غير العاملة بنسبة تتجاوز 100%. هذا بالإضافة إلى الانعكاسات على انخفاض هوامش البنك نتيجة انخفاض العوائد على التسهيلات الائتمانية حيث شهدت أسعار الفوائد على أدوات السياسة النقدية انخفاضاً بمقدار 150 نقطة أساس، وبلغ صافي إيراد الفوائد والعمولات 127.7 مليون دينار بتراجع 8.8% عن نهاية عام 2019. وبالرغم من تراجع الربحية فلا تزال نسب العوائد ضمن مستويات جيدة ومقبولة في ظل الظروف التي عصفت باقتصادات الدول التي تعمل فيها وحجم المخصصات التي تم رصدها. حيث بلغ العائد على متوسط الأصول 1.31%، والعائد على متوسط حقوق مساهمي البنك 8.24% في نهاية عام 2020. كما أن قاعدة رأسمال البنك كافية لمواجهة الصدمات والمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك.

وعلى صعيد المركز المالي للبنك سجل إجمالي الأصول 2.7 مليار دينار في نهاية عام 2020 بارتفاع بلغت نسبته 0.2% مقارنةً بنهاية عام 2019. كما سجلت حقوق الملكية لمساهمي البنك 454.7 مليون دينار بارتفاع بنسبة 9.8%. وفي جانب توظيفات واستثمارات مصادر الأموال، فقد بلغت محفظة البنك الائتمانية (بالتكلفة المطفأة) حوالي 1.5 مليار دينار بارتفاع بنسبة 4.1% مقارنةً بعام 2019. كما نمت محفظة الموجودات المالية بحوالي 26.6% لتسجل 448.1 مليون دينار. وسجلت ودائع العملاء تراجعاً بنسبة 0.5% لتصل إلى 1.9 مليار دينار، بما لم يكن له أثر على متطلبات العملاء التمويلية واحتياجات السيولة للبنك.

ونتيجة للتحديات الاقتصادية الناتجة عن أزمة جائحة كورونا التي أُلقت بظلالها على الأسواق التي يعمل فيها بنك الأردن، مما أدى إلى حالة من عدم اليقين حول مدى استمرارية وعمق التبعات الفعلية للأزمة بصورتها الشاملة على القطاعات الاقتصادية فقد تقرر التحول إلى التخطيط التشغيلي (قصير المدى) واعتماد السنة القادمة 2021 امتداداً للاستراتيجية السابقة 2018-2020 لاستكمال الإنجاز وخاصة على مستوى المشاريع ذات الأولوية العالية، وللتمكن من قراءة الأثر الفعلي للأزمة. واعتبار التحديات الناتجة عن الأزمة فرصة للعمل على إعادة تنظيم وترتيب الأعمال ومعالجة التحديات الداخلية.

السادة الكرام،،،

سعى بنك الأردن عام 2020 إلى تطوير نماذج أعماله في سبيل تحقيق السرعة والجاهزية والارتقاء بتقديم خدماته للعملاء ومركزية العمليات في ظل توسع البنك الإقليمي. وعليه تم إعادة تقييم النموذج المطبق حالياً لإدارة وقياس الأداء لقطاعات الأعمال وتصميم نماذج أعمال تناسب متطلبات البنك الحالية والمستقبلية على المستوى المالي والمنتجات والعملاء والقنوات المتنوعة وصولاً إلى نضج عمليات التسعير لموجودات ومطلوبات البنك واحتساب الربحية للمنتجات والخدمات على مستوى المجموعة بما يعكس رؤيتنا للمخاطر والكلف الفعلية وتطوير مؤشرات أداء. وبالتالي فقد استوجب ذلك مراجعة وتطوير البنية التحتية لأنظمة الإدارة المالية وهيكلية الميزانية وتركيباتها وتوزيع الكلف من خلال تطبيق الممارسات الفضلى في هذا المجال حيث عمل البنك بالمباشرة بتطبيق مشروع Performance Management Framework. يدعم ذلك أيضاً الاستمرار بتعزيز إدارة المخاطر بمفهوم شمولي من خلال استكمال تطبيق مشروع تطوير منظومة إدارة المخاطر على مستوى مجموعة بنك الأردن



(Enterprise Risk Management) ومشاريع تطوير العملية الائتمانية، والارتقاء بمنظومة أمن المعلومات والمخاطر وفقاً لأفضل الممارسات العالمية. هذا بالإضافة إلى استكمال المشاريع المتعلقة بأنظمة البيانات الضخمة وذلك في محاولة من البنك لأتمتة عملية استخراج البيانات وجمعها ومعالجتها وعرضها بصورة أكثر فعالية وكفاءة لدعم متخذي القرار.

إن مركز البنك المالي المتين وقوة قاعدته الرأسمالية واستكمال إنجاز المشاريع الاستراتيجية ستعزز من قدرة البنك على خوض التحديات مع انحسار الجائحة وعودة الحياة تدريجياً لطبيعتها وبدء التعافي الاقتصادي. وفي جانب مواز فإن البنك قادر أيضاً على تقييم الفرص والاستفادة منها في حال استمرار الجائحة لحين عودة الحياة إلى طبيعتها. وهذا يأتي منسجماً مع سرعة استجابة البنك في مواكبة التطورات والتحديات في بيئة الأعمال. إلى جانب اقتناص الفرص من خلال الدخول لأسواق جديدة وتسخير الأدوات والتقنيات الحديثة في تقديم الخدمات لتمكين من رسم مسار جديد أكثر تكيفاً ومرونة. فبعد تواجد البنك في البحرين، من خلال تأسيس فرع جملة تقليدي استطاع من خلاله تعزيز مركزه التنافسي الإقليمي وتنوع إيراداته وأصبح بنكاً له تواجد في دول مجلس التعاون الخليجي وشمال إفريقيا، فإنه يتجه حالياً نحو السوق العراقي حيث يتم استكمال رخص وإجراءات التأسيس لافتتاح فرع وإدارة إقليمية في بغداد.

السادة الكرام ،،،

فيما يتعلق بتوزيع الأرباح النقدية على المساهمين، فإن مجلس إدارة بنك الأردن يوصي للهيئة العامة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 12% من رأسمال البنك وبمبلغ 24 مليون دينار.

وفي الختام، ومع نهاية فترة ولاية مجلس الإدارة، أتقدم بالشكر والتقدير للجهود المبذولة منكم على مدار السنوات الأربعة الماضية مما أسهم في تحقيق رفعة ومكانة البنك كمؤسسة رائدة في الأسواق التي يعمل فيها. وأتقدم بالشكر لمساهميننا وعملائنا على دعمهم وثقتهم بمؤسسة بنك الأردن. وكل التقدير لفريق موظفي البنك على جهودهم وعطائهم وتفانيهم في تقديم أفضل الخدمات للعملاء وفي ظل كافة الظروف. والشكر موصول للبنك المركزي الأردني لدوره ودعمه لكافة القطاعات الاقتصادية خاصة خلال أزمة جائحة كورونا، في ظل حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه.

والله ولي التوفيق

شاكر توفيق فاخوري

رئيس مجلس الإدارة